



كلمة معالي وزيرة الاقتصاد امام رجال الاعمال المغاربة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته



انه لمن دواعى سرورنا ان نلتقى بكم فى بلدكم الكريم , ونحن نحمل اصدق المشاعر تجاه المغرب العزيز الذى تربطنا به علاقات اخوية وطيدة ارسى قواعدها كل من المغفور له الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان والمغفور له جلاله الحسن الثانى , طيب الله ثراهما. كما ان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة واخيه جلاله الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية حريصان على الارتقاء بتلك العلاقات الى الافضل والامثل .

الحضور الكرام

ان العلاقات الوثيقة التى تربط بلدينا وشعبينا مدعوة الى ان تكون اوسع مما هى عليه الان , ولا نريد ان تكون العلاقات على مستوى تعزيز التبادل التجارى فقط وانما نطمح الى ايجاد شراكة اقتصادية شاملة وفى كافة المجالات .

ان المغرب والامارات يرتبطان باكثر من عشر اتفاقيات اقتصادية والعديد من الاتفاقيات الاخرى الثقافية والتربوية والقضائية والامنية , وبالتالي فأن هناك ارضية جيدة للتعاون المشترك حيث ان الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين والتى تشمل إقامة منطقة تجارة حرة بينهما وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي وانشاء الشركة الاماراتية المغربية القابضة والتعاون الزراعى والتعاون الصناعى والتبادل التجارى والنقل الجوى اضافة الى اتفاقية التعاون الاقتصادى والتجارى والتقنى تشكل



الحضور الكرام

ان دولتنا تبنت منذ البداية سياسة الاقتصاد الحر, و دعمت القطاع الخاص بمختلف انشطته الانتاجية والخدمية ومنحته التسهيلات اللازمة , كما اصدرت التشريعات الاقتصادية بما يعزز دوره في الحياة الاقتصادية لذلك كان اصرارنا على فتح افاق واسعة للعلاقات الاقتصادية بيننا والارتقاء بها الى مستوى الشراكة الكاملة. لان هناك مجال كبير وواسع لاقامة مشاريع مشتركة مستفيدين من المزايا والتسهيلات التي تقدمها الدولة لمشاريع القطاع الخاص والتي يمكن اجمالها بما يلي :

- **الاعفاء الكامل من ضريبة الدخل** على مستوى الافراد والشركات مع حرية تحويل راس المال والارباح دون قيود وعوائق.

- **رسوم جمركية لا تتعدى 5 %** واعفاء كامل من تلك الرسوم على كافة السلع الغذائية والسلع الراسمالية والوسيلة التي تدخل في الصناعة الانتاجية.

- **الموقع الجغرافي المتميز** حيث يعتبر موقع دولة الامارات العربية المتحدة موقعا ستراتيجيا يتوسط منطقة جنوب شرق اسيا و الشرق الاوسط وافريقيا وبذلك فهي افضل نقطة توصل مناطق العالم ببعضها , وهذا الموقع الجغرافي ينعكس ايجابيا على القدرة التسويقية للدولة سواء لما ينتج فيها او ما ينقل منها عبر تجارة اعادة التصدير الى دول العالم المختلفة .

- **تبني سياسة الاقتصاد الحر و تشجيع رأس المال الخاص في الاستثمار في مختلف الانشطة الاقتصادية الخدمية والانتاجية ودعمه بالتشريعات والقوانين التي تضمن حقوقه.**

- **استقرار سياسي وامنى تام مع حرية الحركة والانتقال داخل الدولة وخارجها.**

- **بنية اساسية وفق ارقى المواصفات العالمية واعلى مستويات التقنية الحديثة حيث ان هناك ستة موانئ بحرية دولية تستقبل السفن العملاقة باختلاف حمولتها تنتظرها**



- وجود مناطق حرة يمكن اقامة وتملك المشاريع فيها بنسبة 100% والاستفادة من التسهيلات والخدمات المقدمة كما وضعت لها اجراءات ميسرة ومشجعة..

- وجود سوق رسمية للاوراق المالية تتداول فيها الاسهم وترتبط بشبكة الكترونية حديثة داخلية وخارجية.

- استكمال التشريعات الاقتصادية التي تحفظ حقوق المستثمرين وتنظم الحياة الاقتصادية في الدولة وتدعم القطاع الخاص وتوفر له الحماية والضمانات الكاملة .

- شبكة واسعة من البنوك الوطنية و الدولية ذات السمعة الجيدة والتعامل الحر السريع اضافة الى مكاتب تمثيل لها ومؤسسات مالية اخرى تعمل وفق نظام متكامل بدعم و اشراف البنك المركزي ..

- قطاع خدمى متطور حيث هناك خدمات صحية ومراكز طبية عالمية و خدمات تعليمية وجامعات مهنية ومراكز تدريب عالمية اضافة الى المدارس الخاصة بالجاليات المختلفة المتواجدة على ارض الدولة بما يحقق متطلباتها ومتطلبات ابنائها..
- خدمات سياحية وترفيهية حيث المراكز السياحية و التجارية و العاب رياضية مختلفة وخدمات فندقية عالمية عالية المستوى .

ان الاستفادة من هذه الميزات المتاحة يرافقها اقتصاد قوى متين قائم على الانفتاح وذو اداء جيد يعتبر من الامور المشجعة والمحفزة , حيث نستطيع ان نقول بكل ثقة واطمئنان بانه على الرغم من الازمات والضغوط التي تشهدها العالم مؤخرا فان اداء اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة يعتبر اداء جيدا و متطورا .

فقد حقق اقتصادنا نموا مضطربا في الناتج المحلى الاجمالي بلغ حوالى 131,8 مليار دولار فى العام 2005 كما بلغ معدل نصيب الفرد منه حوالى 30,4 الف دولار



كما ان القطاعات غير النفطية اصبحت مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالي كبيرة جدا حيث يساهم القطاع النفطى بحدود 33 % فقط من الناتج المحلى الاجمالي مما يدل على سلامة حركة الاقتصاد الوطنى فى انتهاجه لسياسة تنويع مصادر الدخل .

كما بلغ اجمالى تكوين راس المال الثابت (الاستثمار) 28,3 مليار دولار فى العام 2005 وقد شكل الاستثمار الخاص نسبة 47 % من الاستثمار الكلى.

ان المؤشرات الاقتصادية السابقة تؤكد على الاداء الجيد المتطور لاقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة , وفى الواقع وددت ان اعطى صورة واضحة لاقتصادنا لكى تكونوا على بينة كاملة من متانة الاقتصاد الاماراتى .

الحضور الكرام

ان مجال الشراكة الاقتصادية المنشودة تستند على ان هناك قطاعات واسعة فى دولة الامارات العربية المتحدة تشهد تطورا سريعا كالتجارة الالكترونية وتقنية المعلومات ونقل التكنولوجيا الحديثة اضافة الى الفرص الاستثمارية الواعدة فى القطاعات الاقتصادية التقليدية كالصناعة والزراعة والمواصلات والبناء والتشييد .

ويسرنا ان ندعوكم ايها الاشقاء الى الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة فى بلدنا حيث ان رؤوس الاموال والشركات من مختلف انحاء العالم باتت تتدفق نحو الاستثمار فى بلدنا لانها تنظر الى دولة الامارات العربية المتحدة كمركز استقطاب عالمى و مستقبل استثمارى واعد لها .

اما بالنسبة للفرص الاستثمارية المتاحة فى الدولة فيمكن ايجازها بما يلى:-

- المشاريع التى تعتمد على الطاقة كعامل رئيسى وذلك لتوفرها بشكل يفي بحاجة كافة المشاريع ذات العلاقة وبكلفة منخفضة.

- الصناعات البتروكيمياوية والغاز , حيث ان الدولة تملك اكبر مخزون احتياطي منهما , وقد دلت التجارب على نجاح مثل تلك المشاريع , ولعل مشروع بروج المشترك بين شركة نفط ابوظبى الوطنية (ادنوك) وشركة بورياليس الدانماركية الذى يهدف الى بناء مجمع فى منطقة الرويس فى اماره ابوظبى لانتاج 600 الف طن من الاثيلين و 225 الف طن من البولى اثلين بكلفة مليار دولار وكذلك مشروع الدولفين لنقل الغاز لدول



- مشاريع **الصناعات الغذائية** , تعليب الأسماك , تعليب الخضروات و الفواكه , انتاج العصائر المختلفة , صناعة الالبان , تعليب التمور , ---الخ

- مشاريع **الصناعات البحرية** كصناعة السفن والقوارب واليخوت والادوات المتعلقة بالصيد البحرى .

- **المشاريع التى تعتمد على التكنولوجيا** وتجلب معها التقنيات الحديثة ونقل المعرفة الجديدة للسوق المحلية وكذلك المشاريع المعتمدة على نظم المعلومات المتطورة .

- **انتاج المعدات الطبية والدوائية** بما يلبى احتياجات المستشفيات والمراكز الطبية وتغطية السوق الاقليمية والعالمية .

- **الصناعات التعدينية** وما تتطلبه من مسوحات فنية يعتبرها العديد من الاقتصاديين من الفرص الواعدة حيث الاستفادة من معادن النحاس والرصاص .

- **مشاريع صناعية احلالية وذات طاقة تصديرية** للاسواق الخارجية كالسيراميك والاسمدة والملابس الجاهزة حيث اثبتت بعض الصناعات فى الدولة قدرتها التنافسية الفائقة لمثيلاتها فى الاسواق الخارجية كصناعة الاسمنت وصناعة الالمنيوم والزيوت .

- **المشاريع المتعلقة بقطاع السياحة** من فنادق ومنتجات ومراكز تجارية ومراكز ترفيهية مختلفة والعباب رياضية محلية وعالمية , حيث ان السياحة فى الدولة باتت مهمة ورائجة جدا بفعل المؤتمرات والمهرجانات والمعارض النوعية المتخصصة التى تقام على مرور السنة. **فقد توقع المجلس العالمى للسياحة** والسفر للعام 2006 أن يدر النشاط الاقتصادى الاجمالى لقطاع السياحة فى دولة الامارات ما قيمته 26,3 مليار دولار, وأن ينمو هذا القطاع الى نحو 46,5 مليار دولار فى العام 2016 .

ان فرص الاستثمار ابيها الاشقاء لا تقتصر على ما ذكرناه فقط بل ان هناك مجالات اخرى عديدة جدا فقد تم انشاء مدنا استثمارية متخصصة فى عدد من الامارات مزودة بكافة الخدمات المطلوبة , كمدينة الانترنت والمدينة الطبية ومدينة الاعلام وقرية



كذلك ندعو رجال الاعمال الاماراتيين وكذلك الشركات الكبيرة الى التعاون والتنسيق مع نظرائهم من المغرب فى البحث فى فرص الاستثمار المتاحة فى المغرب حيث البيئة الاستثمارية الجاذبة , لتكون هناك شراكة فعلية بين البلدين يعم الخير من خلالها على شعبيهما

اما بالنسبة لعلاقات التبادل التجارى بين بلدينا فهى فى تطور مستمر فى تطور مستمر حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين فى العام 2005 حوالى 91 مليون دولار . ونامل توسيع افاق التبادل التجارى بيننا وذلك من خلال استفادة السوق المغربية من المنتجات الاماراتية التى اتسمت بالجودة العالية واصبحت تضاهى فى بعض صناعاتها منتجات الصناعات المثيلة فى دول اخرى كالالمنيوم و المنتجات البتروكيماوية و الاسمدة (اليوريا) وصناعات مختلفة اخرى..

الحضور الكرام

ان وجود لجنة مشتركة فاعلة بين البلدين هى الاخرى تعتبر عاملا مهما فى بحث سبل تعزيز العلاقات بيننا , كذلك فان تنفيذ الاتفاقيات المبرمة وتشكيل لجان متابعة تعتبر من ضرورات العمل المشترك الهادف الى بناء شراكة استراتيجية فى مختلف الميادين ولاسيما الاقتصادية منها .

ونامل فى الاخر ان تتحقق رؤيتنا لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين بلدينا , خاصة وان كليهما يعتمدان سياسة الاقتصاد الحر, والنظرة المشتركة للتطور الاقتصادى املىن للقائنا هذا التوفيق والنجاح لما يحقق مصلحة بلدينا وشعبينا الشقيقتين .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته